



From Border Security to National Security: Change in Turkish Foreign Policy Towards the Middle East After 2016 (A Realistic Perspective)

Dr. Anas Hassan Hameed *

Misan University - College of Political science

Article info.

Article history:

- Received 18 Feb 2019
- Accepted 26 Feb 2019
- Available online 20 Aug 2019

Keywords:

- Middle East
- Border Security
- National Security
- Turkish Foreign Policy
- International studies

Abstract: The Turkish Republic ended the twentieth century without any significant role in the Middle East. From the end of World War One until the end of the 20th century, Turkey adopted a foreign policy based on isolation from its Arab region and a role that does not exceed its Western allies in international affairs. The Turkish foreign policy could be described as a policy aimed at achieving the security of great powers in the region. However, when the Justice and Development Party (AKP) came to power in Turkey in 2002, and its attempts to redefine Turkey's role in the area and to formulate a new foreign policy towards its Arab region and to adopt what was known as the "Zero Problems" policy. But Turkey could not abandon the political constraints imposed by its commitments Especially towards the United States of America. The article (From Border Security to National Security: Change in Turkish Foreign Policy towards the Middle East after 2016 - Realistic Perspective-) adopted the Realistic Theory of International Relations as a basis for analyzing the change in Turkish foreign policy towards the Middle East issues after 2016. The article based on the assumption that the failed coup attempt against Turkey on 25 July 2016 has become a pivotal turning point in the political history of the Turkish Republic in general, and especially in Turkey's foreign policy. For the first time in nearly a century Turkey Foreign policy aimed at achieving its national security beyond its geographical borders.

* **Corresponding Author:** Anas Hassan Hameed, E-Mail: anas@uomisan.edu.iq ,Tel:, Affiliation: Misan University - College of Political science

من الامن الحدودي الى الامن القومي: التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد 2016 (وجهة نظر واقعية)

م.د. انس حسن حميد

جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 15/اب/2019
- القبول : 20/اب/2019
- النشر المباشر : 16/مايو/2019

الكلمات المفتاحية :

- الشرق الأوسط
- الامن الحدودي
- الامن الاقليمي
- السياسة الخارجية التركية
- الدراسات الدولية

الخلاصة : انتهت الجمهورية التركية القرن العشرين دون أي دور يذكر في قضايا منطقة الشرق الأوسط. إذ ان تركيا منذ تأسيسها بعد الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية القرن العشرين تبنت سياسة خارجية أساسها العزلة عن اقليمها العربي، ودور لا يتجاوز حلفائها الغرب تجاه القضايا الدولية، إذ يمكن وصف السياسة الخارجية التركية في حينها بأنها سياسة كانت تهدف الى تحقيق أمن القوى العظمى في المنطقة. حتى مع وصول حزب العدالة والتنمية في 2002 الى هرم السلطة في تركيا، ومحاولاته إعادة تعريف دور تركيا في المنطقة ورسم سياسة خارجية جديدة تجاه دول اقليمها العربي وتبنيه لما عرف لاحقاً بسياسة (صفر مشاكل مع الجيران)، لكن تركيا لم تستطع التخلي عن القيود السياسية التي كانت تفرضها التزاماتها الدولية تجاه حلفائها لاسيما الولايات المتحدة الامريكية. يتبنى البحث الموسوم (من الامن الحدودي الى الامن القومي: التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد 2016 - وجهة نظر واقعية -) طروحات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية كأساس لتحليل التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط بعد 2016، إذ ان البحث ينطلق من فرضية مفادها ان محاولة الانقلاب الفاشلة التي تعرضت لها تركيا في 25 تموز 2016 أمتست نقطة تحول محورية في التاريخ السياسي للجمهورية التركية بصورة عامة والسياسة الخارجية التركية بصورة خاصة، حيث ان تركيا بدأت لأول مرة لها منذ قرابة القرن من الزمن على وجودها برسم سياسة خارجية تهدف الى تحقيق امنها القومي خارج حدودها الجغرافية.

المقدمة :

يفترض منهج الواقعية البنوية في العلاقات الدولية ان بنية النظام تفرض قيوداً هيكلية تؤثر في تشكيل سلوك الدول تجاه بعضها البعض. والتأثير الناتج عن تلك القيود ينعكس على الدول نفسها، بوصفها الفاعل الأساسي في النظام بصورة متساوية، لكن درجة التأثير والاستجابة تختلف من دولة الى أخرى، ان مقدار الاستجابة يتعلق بمقدار ما تمتلكه الدولة من قوة ومن إمكانيات لاستيعاب تلك التأثيرات. وكذلك الحال في حالة التغيير في بنية النظام الدولي. فأي تغيير في بنية النظام الدولي يتبعه تغيير في

طبيعة القيود التي تفرضها تلك البنية على الجهات الفاعلة فيه. وبالنتيجة مستوى تأثر تلك الجهات يختلف تبعاً لمقدار القوة والاستعدادات التي تمتلكها الدولة لاستيعاب ذلك التغيير. بعبارة أخرى، ان التغيير الذي يحصل في بنية أي نظام ينتج تأثيرات تنعكس على الجهات الفاعلة فيه بصورة متساوية، لكن درجة تأثر الجهات الفاعلة تكون متباينة من دولة الى أخرى كلٌ بحسب قوتها ومقدار ما تمتلكه من إمكانيات التي تمكنها من استيعاب وتقليل آثار ذلك التغيير. فالدول القوية، او التي تكون مستعدة مسبقاً، يكون تأثير التغيير عليها بمستوى أدنى من الدول الضعيفة⁽¹⁾.

يمكن فهم هذه المعادلة من خلال تمثيل التغيير الذي يحدث في بنية النظام بالحجر الساقط في الماء. فالحجر عند سقوطه في الماء يولد موجات متماثلة تنطلق من مركز سقوط الحجر في الاتجاهات جميعاً وبالسعة والارتفاع نفسهما. قوة الموجات وسرعتها وعلوها يعتمد على حجم الحجر، فكلما زاد حجم وكتلة الحجر زادت حدة الموجات المتولدة في سرعتها وعلوها وتأثيرها، هذا من جانب. من جانب آخر، فأن الموجات حينما تصطدم بأجسام موجودة على طريقها فإن تأثر تلك الاجسام يختلف من جسم الى آخر بحسب تكوين ذلك الجسم. فالتأثير الذي تتركه الموجات على الصخور ليس كالتأثير الذي تتركه على أجزاء النباتات الطافية على سطحه.

ان تركيا خير مثال لدولة عانت من القيود التي فرضها النظام الدولي إبان الحرب الباردة وبصورة أكثر من التغيير في بنية النظام بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة. ان تلك المعاناة عبره عنها (احمد داوود اوغلو في كتابه **العمق الاستراتيجي**) بقوله " تبنت تركيا طيلة فترة الحرب الباردة سياسة خارجية واستراتيجيات عسكرية مستندة الى مفهوم الامن الحدودي، بدلا من المفهوم الاوسع الذي يتناول الوضع الدولي. وعملت على تحديد وضعها الدولي من خلال هذا الإطار الضيق.... ان حقيقة عدم استطاعة الطائرات التركية القيام بعمليات في البلقان، لعدم قدرتها على التزود بالوقود خلال ازمة البوسنة، هو أمر ناتج عن الرؤية السياسية التي اهتمت الوضع الدولي، وتبنت مفهوم الامن الحدودي"⁽²⁾.

(1) للاطلاع على أسس وفرضيات النظرية الواقعية البنوية يُنظر: Waltz, Kenneth N. *Theory of international politics*. (Waveland Press, 2010), Waltz, Kenneth N. "Structural realism after the Cold War." *International security* 25.1 (2000): 5-41. ميرشايمر، جون ج.، **مأساة القوى العظمى**، ترجمة: مصطفى محمد قاسم (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 2012).

(2) اوغلو، احمد داود، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، (بيروت-الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط2، 2011) ص95.

ان وصول حزب العدالة والتنمية الى هرم السلطة في المؤسسة السياسية التشريعية التركية انعكس على إدراك تركيا للخلل الهيكلي في استراتيجيتها الأمنية وهو ما تجسد في محاولات إعادة رسم السياسة الخارجية التركية في القرن الحادي والعشرين وتبني ما عرف لاحقاً بسياسة (صفر مشاكل مع الجيران) والتي أسس لها وزير الخارجية التركي الأسبق (احمد داوود أوغلو) التي كانت تهدف اساساً تبني سياسة خارجية جديدة تتلاءم وطبيعة المرحلة وما حملته من تغييرات بنيوية تدخل في جوهر العلاقات الدولية.

تتبع أهمية الموضوع من واقع الأهمية التي باتت تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط في منظومة التفاعلات الدولية، هذه الأهمية التي كانت انعكاساً للازمات والصراعات التي اضحت الصفة المميزة لمجمل العلاقات البينية لأطراف المنطقة. ومن ثم فإن الموضوع محل الدراسة يطرح تساؤلات عدة تحاول الدراسة الإجابة عنها ويمكن اجمالها بما يلي؛ ما هي الرؤية التركي لماهية الامن الحدودي وكيف عرفت الامن القومي في ظل إدراكها لمصالحها في القرن الحادي والعشرين، كيف تعاملت تركيا مع قضايا الشرق الأوسط في ظل سعيها لإعادة صياغة سياستها الخارجية وهل تلاءمت استجابتها مع مستوى التغيير في بيئتها الإقليمية قبل 2016، كيف اثرت محاولة الانقلاب الفاشلة التي حدثت في تركيا في تموز 2016 على السياسة الخارجية التركية تجاه قضايا اقليمها الجغرافي، وهل انعكس هذا التأثير على علاقاتها بحلفائها الغرب عموماً والولايات المتحدة الامريكية على وجه الخصوص.

ان الدراسة تنطلق من فرضية مفادها ان تركيا وعلى الرغم من ادراكها لضرورة تبنيها سياسة جديدة تتلاءم وواقع التغييرات في بنية النظام السياسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانعكاسها على طبيعة وواقع التفاعلات الدولية، إلا ان التغيير في سياستها الخارجية لم يرتقِ لمستوى التغيير الفعلي من جهة وواقع الازمات التي تحيط بتركيا من جهة ثانية، وعالمية مفهوم الامن القومي للدول من جهة ثالثة. انقسمت الدراسة الى ثلاثة محاور في سبيل الإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة اثبات صحة الفرضية التي تعتمدها. تتناول المحور الأول البحث في الخلل البنوي الذي عانت منه السياسة الخارجية التركية والذي فرض على تركيا ضرورة تبني منهج وفكر جديد في سياستها الخارجية. اما المحور الثاني فإنه سيناقش مركزية الشرق الأوسط في السياسة الأمنية التي تبنتها تركيا تجاه المنطقة حتى عام 2016. في حين ان المحور الثالث سيبسط الضوء على التغييرات التي لاحت سياسة تركيا الخارجية التركية تجاه قضايا المنطقة الأمنية ومدى التأثير الذي ألقته محاولة الانقلاب الفاشلة على التحول نحو تحقيق الامن القومي ومصالحها بغض النظر عن مصالح واهداف حلفائها الغرب.

المحور الأول: الخلل البنوي في السياسة الخارجية التركية

تُعرف السياسة الخارجية على أنها " منهج تخطيط للعمل يطور صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية " ⁽¹⁾. إن هذا التعريف يطرح فكرة المصلحة الوطنية كإطار عمل يحدد أهداف الدول وتوجهات سياساتها الخارجية، إلا أن تحديد ماهية المصلحة الوطنية بحد ذاتها مختلف عليه أصلاً. حيث تذهب بعض الآراء إلى القول بما أن الدولة هي مجموعة من المؤسسات القانونية والدستورية التي تعمل في إطار هيكل محدد المعالم بالنتيجة فإن تحديد المصلحة الوطنية يقع على عاتق هذه المؤسسات ⁽²⁾. الرأي الآخر يذهب إلى أن تحديد ماهية المصلحة الوطنية للدولة يقع على عاتق صانع القرار السياسي في الدولة، إذ إن أصحاب هذا الرأي يرون أن لصانع القرار الدور الأكبر الذي يفوق في عمله دور المؤسسات الرسمية للدولة ⁽³⁾. وبصرف النظر عن مدى صحة رأي من الآراء إلا أن المنهج الواقعية البنوية يتعامل مع الدول باعتبارها الفواعل الرئيسية في النظام الدولي تحد مصالحها في ظل معطيات بنية النظام السياسي الدولي الذي تتفاعل فيه مع غيرها من الفواعل الدولية ⁽⁴⁾، أما المصلحة العليا للدول فإن النظرية الواقعية تحددتها بهدف (البقاء على قيد الحياة) أو (الامن)، حيث أن النظرية تعتبر أي هدف آخر غير ذي قيمة إذا لم يتم تحقيق هدف البقاء.

على قدر تعلق الامر بالموضوع محل الدراسة فإن الخلل البنوي الذي حدده اوغلو، والذي سبق الإشارة إليه في مقدمة البحث، والمتعلق بتبني تركيا طيلة فترة الحرب الباردة سياسة خارجية واستراتيجية تستند إلى مفهوم الامن الحدودي، فإن سبب ذلك يعود بنظر (داود اوغلو) إلى؛ " أن عدم الكفاءة الاستراتيجية في تلك المرحلة سببه الاختلاف في وجهات النظر السياسية تجاه المعطيات الثابتة والمتغيرة التي تشكل العناصر الأساسية لبناء السياسة الخارجية. كذلك عدم كفاءة الذهنية الاستراتيجية، والإرادة السياسية والتخطيط الاستراتيجي التي تعمل بمجموعها على جعل هذه المعطيات مؤثرة بشكل كبير على

(1) نقلاً عن: الرمضاني، مازن إسماعيل، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، (بغداد، دار الحكمة للطباعة، 1991)، ص37.

(2) دوفرجيه، مورييس، في الدكتاتوريات، ترجمة: هشام متولي وعبد الله عبد الدائم، (بيروت: دار عويدات، 1992)، ص22.

(3) محمد، مجيد حميد، محمد، سري هاشم، "السياسة الخارجية الأمريكية -دراسة نظرية تحليلية-"، المجلة السياسية والدولية،

المجلد: 31، العدد: 32، (بغداد: 2016)، ص176.

(4) للمزيد من التفاصيل انظر: عبود، احمد محمد، الريكاني، نجم الدين محي الدين، "التغيير في السياسة الخارجية التركية

تجاه دول الجوار للفترة 2003-2015 (العراق أنموذجاً)"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد: 14، (تكريت: 2018)،

ص232.

صعيد السياسة الخارجية⁽¹⁾. ومن ثم فإن (داود أوغلو) يتبنى المنهج الواقعي في حصر تعريف المصلحة الوطنية بصانع القرار الذي يحمله المسؤولية وحده في الخلل البنوي الذي اتسمت به السياسة الخارجية التركية أبان الحرب الباردة وبعدها وصولاً الى مطلع القرن الحادي والعشرين. بالنتيجة فإن البحث في التغيير في السياسة الخارجية التركية والانتقال من مفهوم الامن الحدودي الى الامن القومي في بناء استراتيجيتها يجب ان لا يستثني الذهنية الاستراتيجية والإرادة السياسية لصناع القرار ودورها في تحديد المصلحة. ان وصول حزب العدالة والتنمية الى هرم السلطة السياسية في تركيا يعزز هذا الرأي لاسيما وان الدعوات الى التغيير في استراتيجيات تركيا تبنتها حكومة (رجب طيب أردوغان) رئيس الوزراء التركي في حينها وبدأت تنفيذها على ارض الواقع.

اما فيما يتعلق بمرحلة ما بعد الحرب الباردة فإن أوغلو يرى " جلبت المرحلة التي تلت الحرب الباردة معها تضخماً مذهلاً في المتغيرات الديناميكية حيث وجدت تركيا نفسها ضمن محيط إقليمي ودولي كبير، دون ان تكون مستعدة من الناحية النفسية والاستراتيجية لمواجهة مشاكل سياسية خارجية وامنية جدية ومفاجئة في مناطق خارج حدودها"⁽²⁾. إذ يجب على تركيا، كما يعبر (داوود أوغلو)، ان تؤسس قوة دفاعية تستغل من خلالها كل مقومات قوتها الكامنة والفعلية^(*) وما يميزها عن الدول الأخرى. على تركيا ان تطور استراتيجية دفاعية تذهب الى ابعد من مجرد الحدود الدولية الموجودة على الواقع. فلا يمكن لتركيا، الدولة التي ظهرت على الأرضية التاريخية والجيوستراتيجية للدولة العثمانية، والتي كان لها نصيب الأسد من ميراثها، ان يقتصر مجال تفكيرها وتخطيطها الدفاعي داخل حدودها القانونية فحسب. فالإرث التاريخي يفرض على تركيا ضرورة التدخل في أي وقت في قضايا متعددة خارج حدودها⁽³⁾.

ان (داوود أوغلو) ينطلق من رؤيته الخاصة والتي يبنها على أساس التفريق بين مفهوم الحدود بين الدول وما يدعوه بالخطوط والاحزمة الجيوستراتيجية. ان مفهوم الحدود نابع من تقاسم المساحات الجغرافية كعامل سيادة بين الدول والذي يشكل، أي هذا التقسيم، نموذج القانون الدولي. تشكيل الحدود وفق هذا الأساس له تأثيرين على الجماعات السياسية، كما يرى (داود أوغلو)، أحدهما إيجابي من جهة السيادة الداخلية للدول؛ والثاني سلبي من جهة سيادة الدول خارجياً. اما الحزام الجيوستراتيجي فإن أوغلو

(1) أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

(2) المرجع السابق، ص 95.

(*) وضع داود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي معادلة لقياس قوة الدولة وحسابها تتضمن عدد من العناصر والمعطيات الثابتة والمتغيرة، الكامنة والفعلية... للمزيد من التفاصيل حول هذه المعادلة أنظر: المرجع السابق، ص 35.

(3) المرجع السابق، ص 62-63.

يرى انه يتشكل من تكامل عناصر الجغرافية الطبيعية وجغرافية الاقتصاد مع بعضها البعض. ان التداخل بين الحدود الجغرافية والحزام الجيوسياسي وعدم الانسجام يولد احتمالات قيام صراعات سيادة تظهر بين وقت وآخر ⁽¹⁾.

ان حاجة تركيا لاستراتيجيات تواجه بها متطلبات التغيير في بيئتها الإقليمية والدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة امست مسألة حياة او موت بالنسبة لها بحسب تعبير البروفسور التركي (Mehmet Seyfettin Erol)، حيث ان التغيير التي حدثت في البيئة الإقليمية التركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وخصوصاً بعد احداث 11 أيلول 2001 " تبني استراتيجية ورؤية جديدة للسياسة الخارجية ورسم خريطة طريق جديدة أمر لا مفر منه " ⁽²⁾. من وجهة نظر (Erol) ان التهديدات الأمنية الجديدة كانت الدافع لوضع العديد من الدراسات التي طرحت العديد من الخيارات التي من الممكن لتركيا تبنيها من اجل سياسة خارجية أكثر فاعلية ⁽³⁾. إذ ان قضايا الشرق الأوسط تؤثر بشكل مباشر على مصالح تركيا من الأمن إلى الاقتصاد. كانت التكاليف النسبية للسياسات التقليدية عالية للغاية بحيث لم يعد بوسع تركيا في بداية عام 2000 اتباع سياسة عدم المشاركة ⁽⁴⁾. ان الضعف الذي كانت تعاني منه تركيا في مجال تطوير نظرية استراتيجية يمكنها الانسجام مع الظروف المتغيرة يعود الى اسباب تاريخية ونفسية وثقافية ومؤسسية ⁽⁵⁾.

اعادت تركيا رسم استراتيجيتها تأسيساً على إعادة قراءة شاملة لعناصر القوة التركية، لاسيما موقعها الجغرافي. حيث ان تركيا تعتبر شبه جزيرة محاطة بالمياه من ثلاثة أطراف بالإضافة الى عمق جغرافي كبير ⁽⁶⁾. وكنتيجة لذلك اتبعت تركيا في القرن الحادي والعشرين أربع استراتيجيات للتعاطي مع التطورات الإقليمية والعالمية، هذه الاستراتيجيات هي ⁽⁷⁾؛ استراتيجية اسيا الكبرى (GBAP)، استراتيجية

(1) للمزيد من التفاصيل حول الموضوع انظر: اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، 36-37.

(2) Erol, Mehmet Seyfettin, "11 Eylül Sonrası Türk Dış Politikasında Vizyon Arayışları ve Dört Tarz-ı Siyaset", *Gazi Akademik Bakış*, 1/1, (Ankara: 2007), p.33.

(3) للمزيد من التفاصيل حول تلك الدراسات انظر: 38-34. ibed.

(4) Arı, Tayyar, Pirinççi, Ferhat, "Turkey's New Foreign Policy Towards the Middle East and The Perceptions in Syria and Lebanon", *Gazi Akademik Bakış*, 4/7, (Ankara: 2010), p.3.

(5) للمزيد من التفاصيل حول هذه الأسباب انظر: اوغلو، المرجع السابق، ص70-86.

(6) المرجع السابق، ص63.

(7) للمزيد من التفاصيل حول هذه الاستراتيجيات انظر: Erol, "11 Eylül Sonrası Türk Dış Politikasında Vizyon Arayışları" p.38-53.

اتحاد العالم التركي، استراتيجية الجغرافية العثمانية الإسلامية القديمة، استراتيجية السياسة الغربية الجديدة. ان هذه الاستراتيجيات نابعة من حقيقة ان الموقع الجغرافي لتركيا جعلها تنتمي الى عدد من الأقاليم، ولان كل إقليم نظام وبنية سياسية وفواعل تختلف في طبيعتها عن الأقاليم الأخرى، بالنتيجة فإن ذلك يتطلب تبني عدد من الاستراتيجيات، وليس استراتيجية واحدة للتعاطي مع كل إقليم من هذه الأقاليم. ان فكرة تنوع الاستراتيجيات دفع بها داود اوغلو في كتابه، إذ أوصى بضرورة اعتماد تركيا في سياستها الخارجية أولويات تكتيكية ضمن ثلاث ساحات تأثير جيوسياسي هامة وهي؛ المناطق البرية القريبة: البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، الاحواض البحرية القريبة: البحر الأسود وشرق المتوسط والخليج وبحر قزوين، المناطق القارية القريبة: أوروبا وشمال افريقيا وجنوب اسيا ووسط وشرق اسيا (1).

المحور الثاني: مركزية الشرق الأوسط في السياسة الأمنية التركية حتى عام 2016

أولاً: مسارات التغيير في السياسة الأمنية التركية 2002-2009

بقدر تعلق الامر بالشرق الأوسط، فإن تركيا تبنت استراتيجية الجغرافية العثمانية الإسلامية القديمة بوصفها الاستراتيجية الأمثل لإعادة تعريف دور تركيا ولتشكيل السياسة الخارجية الاجدى للتعاطي مع قضايا هذا الإقليم. ان الظروف الدولية التي وجدت تركيا نفسها فيها بعد احداث 11 أيلول 2001 فرضت على تركيا، بحسب تعبير (Erol)؛ "في مواجهة التطورات الحالية في الشرق الأوسط فإن دور تركيا المتزايد في المنطقة، والدعم الاستراتيجي الأساسي لتركيا في الفترة المقبلة سيكون لها أهمية أكبر في سياق مجال العلاقات مع هذه المنطقة... على الرغم من أنه من الصعب للغاية التحدث عن عالم إسلامي مقرر تركيا في الشرق الأوسط على أساس سياسي، فإن البحث عن الاتحاد في هذا العالم لا يمكن إنكاره. السياقات الجغرافية والديمقراطية وغيرها من الإمكانيات والثروات جنباً الى جنب مع التطورات الحالية، تجبر هذا العالم على الاتحاد. تبذوا تركيا الدولة الأقرب للشرق الأوسط التي تمثل القوة المحركة لتلك القوى، بالنتيجة يجب عليها التعاطي معها وفق هذا المنهج " (2).

إن تبرير المشاركة المتزايدة في الشرق الأوسط اعتمد اساساً على الامتداد الجغرافي، وحقيقة أن أياً من القضايا التي واجهتها تركيا كانت تنطلق من هذا المنهج وفق الرؤية التركية. لكن تلك لم تكن وجهة النظر الوحيدة التي فسرت التحول التركي في السياسة الخارجية. إذ كان ينظر إلى هذا التحول كنتيجة للأصول الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الحاكم الذي وصل الى السلطة في 2002. ان مهندس

(1) اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص144.

(2) Erol, "11 Eylül Sonrası Türk Dış Politikasında Vizyon Arayışları" p.47-48.

هذا النهج الجديد في السياسة الخارجية التركية (احمد داود اوغلو)، مستشار السياسة الخارجية لرئيس الوزراء اردوغان في حينها، والذي أصبح وزير للخارجية في عام 2009، ثم رئيساً للوزراء في 2015⁽¹⁾. ان السياسة الخارجية التركية، من وجهة نظر (داود اوغلو)، بدلا من ان تركز على الامن ذهبت الى التركيز على التعاون واستخدام القوة الناعمة. تم تلخيص هذا التركيز على القوة الناعمة من خلال سياسة (صفر مشاكل مع الجيران). هذا الرأي وجد ان تلك السياسة هدفت الى حل النزاعات القائمة مع الجيران سوف يمهّد الطريق أمام بدء العلاقات التعاونية⁽²⁾. مثل هذه السياسة تطلبت من تركيا عدم الانخراط مباشرة في النزاعات حولها وتبني موقف (الموازن) من خلال الوقوف على مسافة متساوية من جميع الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة. كانت القضية المركزية التي أطاحت بهذه السياسة، من وجهة نظر (Kürşad Turan)، هي القضية الفلسطينية. فالحكومة التركية في ظل حزب العدالة والتنمية كان الأكثر التزاماً من بين الحكومات التركية الأخرى بالقضية الفلسطينية، والعلاقة مع حركة حماس، فبدلاً من ان تلعب تركيا دور الوسيط في حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، كانت تميل لان يكون الحل في صالح الفلسطينيين، وخلال ذلك دخلت تركيا بعدد من الازمات مع إسرائيل انتهت أي دور محايد يمكن ان تلعبه تركيا، وخلقت مشاكل جديدة بدلاً من ان تحلها. منها انتقاد رجب طيب اردوغان رئيس وزراء تركيا في 2009 خلال اجتماع لمنندى الاقتصاد العالمي (دافوس) للسياسة الإسرائيلية. تبع ذلك أزمة سفينة المساعدات التركية لقطاع غزة في أيار 2009، عندما اقتحم جنود إسرائيليون السفينة في المياه الدولية وقتلوا تسعة نشطاء، ثمانية منهم من المواطنين الأتراك⁽³⁾. على نفس المنوال، فقد حسنت تركيا علاقاتها مع سوريا في البداية من خلال لعب دور الوسيط، ليس فقط بين إسرائيل وسوريا في صراعهما الطويل الأمد، بل أيضاً بين سوريا والولايات المتحدة، فضلاً عن سوريا والسعودية، لكن سرعان ما انعكست السياسة بعد الازمة السورية، وبدل التعاون عاد التركيز على الامن مرة أخرى يلوح في الأفق⁽⁴⁾.

ان أولى التغيرات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة تجسدت في إدارة علاقاتها مع العراق. إذ ان تركيا أدركت ان العراق، في المدى القريب، سيكون ساحة للتطورات في البيئة الإقليمية والذي سيكون بمثابة اختبار مهم لتركيا في المنطقة. ولأجل النجاح في هذه المهمة طورت تركيا سياسة

(1) Turan, Kürşad, "Changes in Turkish Foreign Policy: A Shift or a Passing Interest?", *Gazi Akademik Bakış*, 6/11, (Ankara: 2012), p. 74-75.

(2) Ibid, p.75.

(3) Ibid, p.76-77.

(4) Ibid, p.77.

جديدة في العراق والتي عرفت (سياسة تركيا الجديدة في العراق⁽¹⁾) وكان النجاح فيها يعتبر اهمية قصوى لها⁽²⁾. هذه السياسة تُبنى على 14 نقطة تمثل اهم الاسس التي يجب مراعاتها عند رسم السياسة الخارجية التركية في تعاملها مع السياسة العراقية الجديدة بعد 2003. إذ تبنى السياسة اساساً على ضرورة إعادة النظر في السياسة التي كانت متبعة تجاه الشرق الأوسط عموماً والعراق على وجه الخصوص، ومراعاة ان تكون السياسة الجديدة مبنية على ذهنية ومنهج قومي. ان السياسة يجب ان تستهدف جميع المكونات في المجتمع العراقي والعمل على انشاء حلفاء جدد، على ان تراعى تلك السياسة إعادة النظر في سياستها ضد الاكراد والشروع بمرحلة جديدة من شأنها تغيير السيناريوهات التقليدية للصراع التركي الكردي في المنطقة. فضلاً عما تقدم على السياسة ان تتبنى جميع السيناريوهات الممكنة من التحسن الى التراجع او حتى استمرار الوضع الراهن وان تضع الاحتمالات المتاحة على المستوى القصير والمتوسط وبعيد المدى بمعنى ان تبقى الباب مفتوح لجميع الاحتمالات، والذي يعني ان السياسة يجب ان تعمل على تحويل اسوء السيناريوهات في العراق، كأثناء دولة كردية في شمال العراق، من كونها تهديد الى فرصة الى التكامل مع هذه الدولة في حال قيامها، من خلال العمل على تحويل اسوء مخاوفها الى نموذج عبر التأسيس الى ضرورة ان يتضمن السيناريو في شمال العراق اتحاد كردي تركماني، مع الاخذ بنظر الاعتبار اذا لم تستطع تركيا تحقيق هذا السيناريو عليها ان تلجأ الى دعم سيناريو موازي والذي يتضمن (انشاء دولة تركمانية). ان الأسس المقترحة للسياسة التركية الجديدة في العراق تدفع باتجاه ان تعمل تركيا على العمل لأجل تمهيد الطريق لتحقيق هذا السيناريو، إذ تدعو الأسس الى ان تعمل تركيا الى اتخاذ خطوات ضرورية في هذا السياق كدعم انشاء قوات تركمانية مسلحة من جهة، والبدء بالتزويج وحشد الدعم الدولي والإقليمي وإيجاد الأرضية المناسبة والشرعية لإنشاء دولة فيدرالية تركمانية في شمال العراق. تنتهي الأسس المقترحة للسياسة التركية ان تكون مبنية على احتمالية المواجهة العسكرية لاي استهداف لمصالح وبقاء تركيا، على ان يتم التأسيس الى قبول هذه الأخيرة كسبب للتدخل العسكري والحرب إذا تطلب الامر. فيما يتعلق بهذه الفكرة الأخيرة تدفع الأسس المقترحة الى إعادة تعريف علاقات تركيا على أساس واقعي بدول المنطقة المعنية بصورة عامة وحلفائها الولايات المتحدة وأعضاء حلف الناتو على وجه الخصوص⁽³⁾.

(1) للمزيد من التفاصيل حول هذه السياسة انظر: Erol, "11 Eylül Sonrası Türk Dış Politikasında Vizyon Arayışları" p.49-50.

(2) Ibid, p.48.

(3) Erol, "11 Eylül Sonrası Türk Dış Politikasında Vizyon Arayışları" p.49-50.

ان تركيا قد عانت في فترة ما بعد 2003 من مشكلة الكيفية التي تحقق فيه أهدافها على المستوى الإقليمي والسعي للعب دور القوة الإقليمية من جهة، والتزاماتها الدولية تجاه حلفائها الدوليين من جهة أخرى. إن هذه المشكلة تنبع من واقع ان تركيا في المرحلة التي سبقت العام 2009 وعلى الرغم من ادراكها لحجم التغيير الذي يحيط بها وإدراكها كذلك ضرورة التحول من التفكير التقليدي الذي كانت تتبعه ابان الحرب الباردة الا انها تبنت فقط التغيير البرامجي⁽¹⁾. لكن هذا التغيير البرامجي لم يكن على وتيرة واحدة فيما يتعلق بالعراق على وجه الخصوص، إذ ان الدفع بسياسة تُبنى على أساس تطوير العلاقات مع الكرد والتركمان في العراق، كما سبق الإشارة اليه، والذي بدأت تركيا فعلا بتبنيها بعد العام 2007، كانت تركيا تؤسس سياستها على أساس علاقاتها مع الحكومة المركزية في بغداد على حساب علاقتها مع أربيل في كردستان العراق². وكما يدفع الباحث التركي (Turan) بهذا الشأن ان السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد 2003 كان يتحدد في ظل عاملين: الأول هو استراتيجية الحلفاء الغربيين في العراق لاسيما الولايات المتحدة الامريكية. العامل الثاني هو ان السلوك التركي كان يميل الى دعم الموقف الكردي في شمال العراق على حساب حكومة المركز في بغداد. ان نتائج هذا السلوك ترك الساحة السياسة العراقية فارغة امام إيران للسيطرة عليها، إذ استحوذت إيران على ما تركته تركيا، برأي (Turan)، فعلى الرغم من ان تركيا قد بدأت القرن الحادي والعشرين بخطوة صحيحة تمثلت في إعادة تقييم السياسة الخارجية ومحاولة تطويرها من خلال إعادة قراءة جديدة لمصادر القوة التركية، لكنها تبنت سياسة لا تتلاءم وطبيعة النظام الفوضوي الذي ساد المنطقة بعد 2003. فالتغيير في بنية النظام لم يؤخذ في الحسبان عندما تم وضع الاستراتيجية التركية ولم يؤخذ بنظر الاعتبار مخرجات النظام الفوضوي في رسم سياسة خارجية تحقق المصالح التركية. وهو ما عبر (Turan) عنه بقوله " أصبحت السياسة الخارجية التركية في مكان مختلف تمامًا عما كانت عليه في بداية العقد. في محاولة لحل جميع مشاكلها مع جيرانها، انتهت تركيا إلى خلق المزيد من المشاكل وسياسة خارجية أكثر اعتمادا من ذي قبل " (3) فعلى سبيل المثال، لو ان تركيا ركزت على الامن بدل من التعاون من وجهة نظر واقعية في رسم الاستراتيجية الشاملة للدولة لواجهت إيران صعوبة في مد نفوذها في المنطقة الى ما هو عليه اليوم.

(1) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: عبدو، الريكاني، "التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار"، ص233-235.

(2) للمزيد من التفاصيل حول العلاقات التركية مع حكومة بغداد والتحول بعد العام 2007 الى تقوية العلاقات مع حكومة أربيل على حساب بغداد انظر: المرجع السابق، ص239-242.

(3) Turan, "Changes in Turkish Foreign Policy" p.77-78.

ثانياً: مسارات التغيير في السياسة الأمنية التركية 2009-2016

ان الازمة السورية كانت هي القضية الفاصلة في الاختيار بالنسبة لصانع القرار التركي في هذه المرحلة، إذ ان التحديات الأمنية التي قتها الازمة السورية على الامن القومي التركي كانت أكبر من ان يتم التعاضى عنها. إذ كان لابد لتركيا من ان تتبنى سياسات واقعية تتلاءم وطبيعة التغيير في هيكل النظام الفوضوي الذي عصف بمنطقة الشرق الأوسط. وبالفعل رسمت السياسة الخارجية التركية في المرحلة التي تلت الربيع العربي، والازمة السورية خصوصاً، على أساس الانداد وليس التابع والمتبوع⁽¹⁾. ولكن ذلك خلق لتركيا الكثير من المنافسين والاعداء، إذ أصبحت تركيا قوة إقليمية وطرف أساسي في معادلة التوازن في الشرق الأوسط. إذ ان مخرجات الربيع العربي شكل تحدياً للسياسة الخارجية التركية. وباعتبارها واحدة من الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة، وكيف تعامل تركيا مع التطورات والتوجهات الجديدة وأنظمة المعارضة لن تحدد فقط تأثيرها في المنطقة، بل ستحدد أيضاً علاقاتها مع الغرب الذي قد يتصادم اهتمامه مع إرادة المتظاهرين⁽²⁾.

كان العام 2009 مفصلياً ومرحلة انتقالية أخرى بالنسبة للسياسة الخارجية التركية. فمع اندلاع ثورات الربيع العربي كانت تركيا حاضرة وبقوة في دعم مطالب الشعوب ضد الدكتاتوريات التي حكمت المنطقة طيلة عقود من الزمن. أولى صور التقارب كانت بين تركيا ومصر. إذ كان الفوز الذي حققته حركة الاخوان المسلمين في مصر بأغلبية أصوات الناخبين وتسلم الرئيس السابق محمد مرسي رئاسة مصر كخامس رئيس لمصر وأول رئيس منتخب بانتخابات ديمقراطية سبباً في رؤية علاقات تركية مصرية بعد سنوات من العلاقات المتدنية بين البلدين. ان التقارب الأيديولوجي والخلفية الفكرية المشتركة بين حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا وحركة الاخوان المسلمين كانت كافية لحدوث تقارب سريع بين البلدين. يمكن تلمس ذلك في تأسيس جماعة الاخوان حزب العدل والتنمية في مصر الذي ترأسه الرئيس السابق محمد مرسي والذي شارك في الانتخابات لعام 2011. ليس في مصر فحسب، ولكن تجربة حزب العدالة والتنمية استنسخت في تونس والمغرب وحتى ليبيا (لكنها لم يشهد لها النجاح لسيطرة السلفيين والجهاديين وقوات عسكرية مختلفة على الساحة الليبية). إذ شرعت تركيا الى تقديم مختلف الدعم المادي

(1) Erol, Mehmet Seyfettin, Yeni Türk Dış Politikasının Doğu-Batı Boyutu: Nasıl Bir Gelecek?,

(Ankara: Milli Gazete, 09 Temmuz 2018),

<https://www.milligazete.com.tr/makale/1652936/prof-dr-m-seyfettin-erol/yeni-turk-dis-politikasinin-dogu-bati-boyutu-nasil-bir-gelecek>

(2) Turan, "Changes in Turkish Foreign Policy" p.79.

والمعنوي لحركة الاخوان المسلمين فضلا عن توقيع مذكرات التفاهم واتفاقات التعاون مع مصر خلال فترة الرئيس الاسبق محمد مرسي⁽¹⁾. تركيا كذلك رفضت الانقلاب الذي قاده الجنرال عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع على الرئيس المنتخب محمد مرسي في تموز 2013، وأعلنت رفضها وعدم الاعتراف بسلطة السيسي وشددت على ضرورة العودة الى الديمقراطية كون ما حصل من اطاحة بالرئيس المنتخب خارج الشرعية. بالنتيجة عادت القطيعة لتكون الصفة الطاغية على علاقات الطرفين، كذلك اتخذت تركيا عدد من الإجراءات منها؛ سحب بعثتها الدبلوماسية، والغاء كافة اتفاقات التعاون التي ابرمتها مع مصر في عهد الرئيس محمد مرسي⁽²⁾.

الانقلاب أدى الى خروج مصر من خط التحالف التركي القطري، ودخوله ضمن خط التحالف السعودي الاماراتي. فالسعودي والامارات، على العكس من تركيا، كان صعود نجم الاخوان المسلمين في مصر لا يصب في صالحها. لذلك سارعت وأيدت الانقلاب الذي قاده السيسي وقدمت له الدعم المادي في أكثر من مناسبة. فتركيا حاولت توظيف الثورات العربية على غرار إيران والسعودية في تعزيز موقعها في الشرق الأوسط ومحاولة أخذ زمام المبادرة في رسم صورة التوازنات الإقليمية القادمة. لم تكن السعودية مرتاحة من تنامي الدور التركي في المنطقة ودخولها على خط الاحداث، لاسيما سعيها الى انشاء محور من التحالفات بين دول المنطقة ولعل أبرزها قطر ومصر في عهد مرسي. ان الصورة الجديدة لمنطقة تنامي فيها دور تركي يتعارض بصورة تامة مع المصالح السعودية.

ان التحدي الفعلي للسياسة الخارجية التركية في مرحلة الربيع العربي بدء مع احداث سوريا 2011 إذ كان صانع القرار التركي متحير بين الاستمرار بالسلوك السياسي تجاه سوريا الذي بُني في السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين على اساس تطور في علاقات الطرفين⁽³⁾، لاسيما

(1) جولدن ايمن، "الرابح الاكبر: ابعاد التحول في السياسة الخارجية التركية بعد الثورات العربية"، *مجلة حالة الاقليم*، العدد 2، (القاهرة: 2012)، ص13.

(2) إبراهيم، حسنين توفيق، "الرهانات المتبادلة: قراءة في المواقف التركية والايراني تجاه 30 يونيو"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 194، (القاهرة: 2013)، ص82-83.

(3) للمزيد من التفاصيل عن العلاقات التركية السورية بين عامي 2000-2008 انظر: Arı, Pirinççi, "Turkey's New Foreign Policy Towards the Middle East", p.8-12, Çağlar, Barış, "Türkiye'nin Suriye Politikası: Yeni-Klasik Realist Bir Bakış", *Orsam, Orta Doğu Analiz*, 4/47, (Ankara: 2012), p.44-45.

بعد التوتر الذي ساد في علاقات تركيا بإسرائيل⁽¹⁾. هذا التحدي هو ما عبر عنه الباحث التركي (Çağlar Barış) بقوله؛ " أصبحت الأحداث التي بدأت في سوريا في الأشهر الأولى من عام 2011 المشكلة الأكثر أهمية في السياسة الخارجية التركية في وقت قصير...ان المشاريع الاستراتيجية والاقتصادية التي اخذت بالتطور لاسيما بعد العام 2000 والذي ما انفك ان بدأت تقدم نماذج مثالية للترابط حتى جاء العام 2011 ليكسر هذا الترابط...ان الاحداث في سوريا أصبحت نقطة تحول في علاقات البلدين حتى أمسى التقارب بينهما شيئاً من الماضي "⁽²⁾. ان تلمس الادراك التركي للازمة السورية يتجسد في تصريح الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) بقوله؛ " ان المسألة السورية هي مسألة تركية داخلية "⁽³⁾. تصريح اردوغان تبعه تصريح لوزير خارجيته في حينها (احمد داود اوغلو) في 7 آب 2011 قائلاً: " نحن لا نعتبر القضية السورية قضية او مشكلة خارجية، القضية السورية مسألة داخلية بالنسبة لنا، لأن لدينا 850 كيلومترا من الحدود مع سوريا، لدينا القرابة والتاريخ والثقافة "⁽⁴⁾.

شهد العام 2012 المرحلة جديدة من إدارة الازمة السورية بالنسبة لتركيا. هذه المرحلة تنقسم الى مرحلتين هي الأخرى المرحلة الأولى منها بدأت من العام 2012 حتى 2016 وتحديداً مع محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا في 15 تموز 2016. عملت تركيا فيما بعد 2012 ضمن الرؤيا الدولية وخصوصاً الغربية منها، إذ عمل المجتمع الدولي على دعم مطالب المتظاهرين وقوى المعارضة سياسياً وعسكرياً. حيث كانت قوى المعارضة والمجتمع الدولي ترفض أي مقترح لحل سياسي يكون بشار الأسد من ضمنه، فتغيير النظام ورحيل بشار الأسد ومحاكمته كانت نقاط أساسية في الازمة السورية. وبالفعل كادت الجهود الدولية ان تتجح في انهاء نظام بشار الأسد، لكن دخول روسيا على الأرض السورية كطرف مباشر في النزاع المسلحة، وتقديم الدعم للنظام السوري قلب الموازين على الساحة

(1) Çağlar, Barış, "Türk Dış Politikasında Eksen Kayması Tartışmaları ve Erken Uyarı Radarı Sistemi", (*Orsam*, 05.10.2011), <http://orsam.org.tr/orsam/DPAnaliz/12887?dil=tr>

(2) Çağlar, Barış, (2012), Op. Cit., p.45.

(3) "Suriye Meselesi Bizim İç Meselemizdir", (*Bir gün*, 08.08.2011), <https://www.birgun.net/haber-detay/erdogan-suriye-bizim-ic-meselemiz-59465.html>

(4) "Davutoğlu ziyareti öncesinde Suriye'den sert çıkış", (*Hürriyet*, 7 Ağustos 2011), <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/davutoglu-ziyareti-oncesinde-suriyeden-sert-cikis-18434743>

السورية. إذ استطاع نظام بشار الأسد بدعم روسي إيراني ان يقلب المعادلة واستمر الحال على ما هو عليه حتى باتت قضية عدم مشاركة بشار الأسد في أي حل سياسي امراً مستحيل.

عملت تركيا ضمن المجتمع الدولي والتوجهات الغربية فيما يتعلق بالآزمة السورية. إذ سعت تركيا الى تقديم الدعم المعنوي واللوجستي للعمليات التي قادتها قوات الناتو في سوريا ضد قوات بشار الأسد. كذلك كانت ضمن المجموعة الدولية التي عملت على دعم المعارضة بشقيها السياسي والعسكري في كفاحها ضد النظام⁽¹⁾. حتى ان تركيا دخلت في ازمة مع روسيا على خلفية اسقاط الدفاعات التركية لطائرة روسية اخترقت المجال الجوي التركي. إذ ساءت العلاقات بين تركيا وروسيا على خلفية حادثة الطائرة وتوتر الوضع بين الطرفين، وعلى طول الخط كانت تركيا تعمل ضمن معايير تحالفاتها مع دول الناتو، لكن محاولة الانقلاب ضد النظام في تركيا والتحذير الروسي في اللحظات الأخيرة الذي أنقذ الرئيس (رجب طيب اردوغان) من الوقوع بيد الانقلابيين، كان نقطة التحول في السلوك السياسي التركي تجاه الازمة السورية، إذ اعادت تركيا تعريف أهدافها في سوريا في ظل امنها الوطني بغض النظر إذا ما كانت اهدافها تتماشى واهداف حلفائها الغرب او لا.

المحور الثالث: التحول من الحدودية الى القومية في السياسة الأمنية التركية بعد 2016

يرى أستاذ العلاقات الدولية في جامعة مرمره في تركيا (جولدن ايمن) ان الثورات العربية وما تبعها من تطورات لم تنتج لتركيا فرص بأن تكون "الرايح الأكبر" فحسب، وانما خلقت أيضاً تحديات خطيرة، دفعت بتركيا إلى إعادة النظر في سياساتها، وإلى إعادة تعريف أدوارها في منطقة الشرق الأوسط من جديد، لاسيما الصراع الدائر في سوريا. أن الازمة السورية من وجهة نظر جولدن ايمن أصبحت مأزقاً حقيقياً لتركيا، على تركيا ان تتخلى عن فكرة أنها الدولة التي (تحافظ على النظام) في الإقليم، ولتفكر واقعياً في كيفية إعادة هيكلة النظام الإقليمي، من خلال تضافر جهود الدول الإقليمية الفاعلة⁽²⁾.

بعد ان تعافت تركيا من محاولة الانقلاب، شرعت الى رسم سياسة خارجية جديدة لها في المنطقة بصورة عامة وفي سوريا على وجه الخصوص. راعت تركيا في سياستها مصالحها وأهدافها الخاصة لاسيما الأمنية منها، إذ أدركت تركيا ان حلفائها تبنوا سياسات واستراتيجيات دون الاخذ بنظر الاعتبار

(1) "Turkey's Relationship with a Changing Arab World" (seminar), (*Carnegie Middle East Center*, 3 May 2011), <https://carnegieendowment.org/files/agenda-ar.pdf>

(2) جولدن ايمن، "الرايح الأكبر" مرجع سابق، ص5.

المصالح التركية⁽¹⁾، حيث عملت الولايات المتحدة على سبيل المثال الى دعم اكراد سوريا (قوات سوريا الديمقراطية)، وهو ما يشكل تهديداً للأمن القومي التركي. إذ ان هذه الحركة لها علاقات مع (حزب العمال الكردستاني التركي) (PKK) التي تصنفها تركيا على انها حركة إرهابية. حيث اعترف وزير الدفاع الامريكي السابق (Ashton Carter) امام لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ (Senate Armed Services Committee) في 28 نيسان 2016، في جلسة الشهادة التي ضمت بالإضافة الى وزير الدفاع رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال (Joseph Dunford) كذلك، عندما وجهت أسئلة لهما من قبل السيناتور الجمهوري عن ولاية (South Carolina) (Lindsey Graham) ان الولايات المتحدة تقوم بدعم قوات (وحدات حماية الشعب) (YPG) والذين هم الجناح المسلح التابع الى (حزب الاتحاد الديمقراطي السوري) (PYD). كذلك أجاب (Carter) بنعم عن سؤال (Graham) حول التقارير التي تشير الى ان (PYD) هم حزب سياسي يساري كردي تأسس في عام 2003، وانهم ينتمون أو على الأقل لديهم روابط كبيرة مع (PKK). كذلك لم ينفي (Carter) سؤال (Graham) هل ان (PKK) هي منظمة إرهابية من وجهة نظر تركيا، وأجاب انها منظمة إرهابية ليس من وجهة نظر تركيا فحسب وانما هي منظمة إرهابية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ايضاً. كذلك لم ينفي (Carter) سؤال (Graham) "هل من المدهش بالنسبة لك أن يكون الأتراك غاضبين منا بتسليح وحدات YPG، بما أنهم متفقون بشكل وثيق مع PKK؟". "هل الاتراك متفقون مع هذا التوجه الأمريكي؟" ويجيب Carter بالنفي، ان الاتراك غير متفقون مع ذلك. عند هذه النقطة يقول (Graham) "لقد عدت للتو من تركيا. انهم ليسوا على ما يرام مع هذا. يعتقدون أن هذه هي أغبي فكرة في العالم، وأنا أوافق معهم".⁽²⁾ ان هذه لم تكن المرة الوحيدة التي يشهد بها كلا الرجلين اما لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ. إذ سبقها بأقل من خمس أشهر وتحديدًا في 27 تشرين الاول 2015، والتي ناقشا فيها استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (التحديات الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة والاحتياجات المالية لوزارة الدفاع

(1) ملي احمد وآخرون، "حلقة نقاشية: العلاقات العربية التركية"، (مجلة المستقبل العربي، العدد: 447، نيسان 2016)،

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_447_halka_nicashia.pdf

(2) لمشاهدة الاستجواب الكاملة انظر: <https://www.c-span.org/video/?408675-1/secretary-carter-general-dunford-testify-isis-strategy&start=7920>

الأمريكية). إذ طرحت أسئلة عن مدى جدوى سياسة الولايات المتحدة في دعم (YPG) وهم لم يساهموا في أي عمليات للإطاحة بنظام بشار الأسد⁽¹⁾.

بالنتيجة عملت تركيا على تعريف سياستها الخارجية في مرحلة ما بعد 2016 بما يحقق هدفها في الامن وعدم انتشار الإرهاب على طول حدودها مع سوريا والعراق. لذلك قامت تركيا بقيادة عدد من العمليات العسكرية داخل الأراضي السورية كان الهدف منها تأمين عمقها الحدودي وضمان انهاء الوجود المسلح للتنظيمات الإرهابية ومن تلك العمليات (عملية درع الفرات) (FKH) في 24 / 8 / 2016 إذ قامت القوات التركية بالتعاون مع الجيش السوري الحر بتحرير مدينتي جرابلس وإعزاز في ريف حلب ومدينة الباب من سيطرة تنظيم داعش وتأمين الشريط الحدودي التركي مع سوريا من هجمات التنظيم. العمليات كان لها هدف هو طرد قوات سوريا الديمقراطية من شرق الفرات وقطع الطريق امام محاولاتها في ربط مدينة عين العرب بمدينة عفرين. انتهت العمليات بالنجاح في آذار 2017. بعد النجاح التي حققته عمليات درع الفرات، اعلنت تركيا في 20 / 1 / 2018 انطلاق عمليات غصن الزيتون لتحرير مدينة عفرين من سيطرت قوات سوريا الديمقراطية، والتي تكللت بالنجاح في 24 / 3 / 2018.

ان محاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت في تركيا في شهر تموز عام 2016 عكست حقيقة ان على تركيا نبذ سياستها واستراتيجيتها التي بنتها على أساس تحالفاتها مع الغرب، حيث إن تركيا كانت تعرف مصالحها في ظل التزاماتها مع حلفائها في أوروبا وأمريكا. هذه الحقيقة أدركها صانع القرار التركي جيداً، والتي انعكست على السلوك السياسي التركي خارجياً، إذ شرعت تركيا الى تبني سياسات على أساس الانداد وليس على أساس التابع والمتبوع⁽²⁾. ان تجربتي درع الفرات وغصن الزيتون لها العديد من الدلالات، لعل أهمها ان تركيا باتت تدرك ان عليها الاعتماد على نفسها في توفير امنها، هذا من جانب. من جانب آخر، أصبحت تركيا طرف رئيسي في جولات المفاوضات التي تجمعها مع كل من روسيا والنظام السوري لتحديد شكل الحل السياسي. إذ إن نجاحها في العمليتين قد جعلها مستعدة للتغيرات التي قد تحصل في الفترة المقبلة. ولعل التطورات التي حدثت في نهاية شهر تموز من العام 2018 عندما بدأت تلوح في الأفق بواحد مفاوضات بين قوات سوريا الديمقراطية والنظام السوري برعاية أمريكية الغاية منها انشاء منطقة حكم ذاتي في شمال سوريا للأكراد. ان الحل السياسي الأمثل الذي على تركيا ان

(1) لمشاهدة الشهادة كاملة انظر: <https://www.c-span.org/video/?328955-1/secretary-carter-general-dunford-testimony-middle-east-strategy&start=4423>

(2) Erol, "Yeni Türk Dış Politikasının Doğu-Batı Boyutu"

تدعمه هو الذي يكون بشار الأسد جزءاً فيه، حيث ان رحيل بشار الأسد ليس في صالحها، ولعل الفترة الماضية بما تحمله من دلالات على امن تركيا القومي كفيل بدعم هذا الرأي.

ان التغير في الأداء السياسي والاستراتيجي التركي المتمثل في تبنيها لمنهج سياسي بعيد كل البعد عن رؤية حلفائها الغرب في قضية اعلان تركيا التنسيق مع روسيا لشراء منظومة الصواريخ الروسية (S-400)، حيث وصل التوتر الى ذروته مع الإدارة الأمريكية وصل حد التهديد المباشر لنائب الرئيس الأمريكي (مايك بنس) في 4 نيسان 2019 خلال حدث خاص بحلف الناتو في العاصمة الأمريكية واشنطن بقوله؛ " على تركيا أن تختار، هل تريد أن تظل شريكاً مهماً في أنجح تحالف عسكري في التاريخ أم أنها تريد أن تهدد هذه الشراكة باتخاذ مثل هذه القرارات المتهورة التي تقوض تحالفنا "¹.

لم تكن الازمة السورية وحدها هي مجال اهتمام تركيا في منطقة الشرق الأوسط. إذ لعبت تركيا دور مهم في الازمة الخليجية مع قطر. حيث ان دول الخليج، وكما سبق الإشارة اليه، لم تكن راضية عن مواقف تركيا المستقل من أزمات المنطقة. إذ ان الدعم التركي لحركة الاخوان المسلمين في الدول التي قامت بها الثورات العربية كمصر، تونس وليبيا يعد بالضد من توجهاتها. ولعل الشروط التي طرحتها دول الخليج على قطر من اجل انتهاء الازمة خير دليل على خطورة الدور التركي على المشاريع السياسية لتلك الدول الأربعة لاسيما السعودية والامارات. إذ تضمنت تلك الشروط أكثر من موضوع فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين قطر وتركيا بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتعاون العسكري⁽²⁾.

ان خطورة الدور التركي على السعودية والامارات بصورة أساسية يتجسد من استقلالية الموقف التركية من قضايا تلك الدول في المنطقة بصورة عامة، وصراعها مع إيران بالدرجة الأساس. إذ ان تركيا استغلت فرصت وفاة الملك (عبد الله بن عبد العزيز) في مطلع العام 2015 في سبيل إعادة العلاقات مع السعودية. إذ قطع الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان) زيارة الى الصومال في حينها ليحضر مراسم دفن الملك الراحل. وبالفعل بدأت صفحة جيدة من العلاقات بين البلدين. لكن عدد من المواقف أدت الى تراجع تلك العلاقات الى مستوى الأمور الرسمية والبروتوكولية. إذ ان مواقف تركيا المستقلة من الملف

¹ "نائب الرئيس الأمريكي يحذر تركيا من شراء (إس-400)"، (عربي بوست، 4 نيسان 2019)،

<https://arabicpost.net>

(2) نافعة، حسن، "التحولات السياسية في المشرق العربي في 2018"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات،

<http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2018/2/8/cd5ee372a30a42dfa7aa64553c>

[408763_100.pdf](#)

الإيراني وتأييدها للاتفاق النووي مع الغرب من جهة، وعدم المشاركة في عاصفة الحزم من جهة ثانية، واخيراً الموقف التركي الداعم لقطر في أزمتها مع دول الخليج كان كفيلاً بأن يطغى التوتر على سياسيات كلا الطرفين. ولعل الأكثر عدائية لتركيا من السعودية ومصر هي الامارات. إذ ان الدعم التركي لقطر عسكرياً، بتفعيل اتفاقية للتعاون العسكري والأمني كانت قد وُقعت بين البلدين في وقت سابق، كانت السبب في افشال خطة إماراتية سعودية مصرية لتغيير النظام في قطر بالقوة. كما ان عدم اشتراك تركيا في التحالف الذي قاده السعودية ضد اليمن قد قتل حلم السعودية بإقامة تحالف سني ضد التهديدات الإيرانية في المنطقة (1).

ان الازمة القطرية والسورية تمثل تحدٍ لدول المنطقة، لاسيما السعودية والامارات ومصر. إذ أن نجاح تركيا في انقاذ قطر وحمايتها، من جهة، وفرض الرؤية التركية للحل السياسي على الازمة السورية، من جهة أخرى، سيعزز دور تركيا في المنطقة باعتبارها الدولة التي يمكن اللجوء اليها في الازمات. بلغة السياسة الدولية، إن نجاح تركيا في إدارة كل من الازمة القطرية والسورية على حدٍ سواء سيجعل منها الطرف الذي تميل اليه توازنات منطقة الشرق الأوسط مستقبلاً.

الخاتمة

انهت الجمهورية التركية القرن العشرين دون أي دور يذكر في قضايا منطقة الشرق الأوسط. إذ ان تركيا منذ تأسيسها بعد الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية القرن العشرين تبنت سياسة خارجية أساسها العزلة عن اقليمها العربي، ودور لا يتجاوز حلفائها الغرب تجاه القضايا الدولية، إذ يمكن وصف السياسة الخارجية التركية في حينها بأنها سياسة كانت تهدف الى تحقيق أمن القوى العظمى في المنطقة. حتى مع وصول حزب العدالة والتنمية في 2002 الى هرم السلطة في تركيا، ومحاولاته إعادة تعريف دور تركيا في المنطقة ورسم سياسة خارجية جديدة تجاه دول إقليمها العربي وتبنيه لما عرف لاحقاً بسياسة (صفر مشاكل مع الجيران)، لكن تركيا لم تستطع التخلي عن القيود السياسية التي كانت تفرضها التزاماتها الدولية تجاه حلفائها لاسيما الولايات المتحدة الامريكية. ان إدراك ضرورة التغيير في السياسة الخارجية التركية بما يتلاءم وواقع التغيير الذي طرأ على منطقة الشرق الأوسط لم تترجمه تركيا بمستوى التغيير الفعلي في النظام السياسي الإقليمي المحيط بها، إذ ان قراءة التغيير الفعلي وفق أسس المنهج الواقعي في العلاقات الدولية يبين انتهاء النظام السياسي الذي كان سائداً في الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية

(1) نافعة، "التحولات السياسية في المشرق العربي في 2018"، المرجع السابق.

الثانية والتحول الى الفوضى السياسية على مجمل التفاعلات البينية بين أبرز أطراف النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.

على الرغم من ان إدراك ضرورات التغيير في المنهج والذهنية الاستراتيجية للجمهورية التركية تجاه قضايا الشرق الأوسط والانتقال من التفكير في إطار الامن الحدودي الى إطار الامن القومي، الان التغيير لم يكن بمستوى المطلوب، إذ عانت تركيا من التزاماتها الدولية تجاه حلفائها الغرب عموماً والولايات المتحدة على وجه الخصوص. ولعل خير دليل على ذلك هو التغييرات المتكررة والتذبذب في الأداء السياسي التركي تجاه الملفات المهمة بعد 2003 وصولاً الى العام 2016، حيث بدأت تركيا الالفة الثالثة بتبنيها لسياسة (صفر مشاكل مع الجيران) ثم انتقلت بعد ذلك في العام 2008 الى سياسة بعيدة كل البعد عن تصفيرها للمشاكل مع جيرانها لاسيما مع العراق و(إسرائيل). مع بدء مرحلة الثورات العربية والتغييرات التيقتها على الأنظمة السياسية العربية عملت تركيا الى إعادة ترتيب أولوياتها من جديد. الترتيبات الجديدة ورغم انها مبنية على أساس تحقيق المصالح القومية التركية ورؤيتها الجديدة لأمنها القومي الا انها ارتطمت بالتزاماتها الدولية تجاه حلفائها من جديد.

ان هذا التذبذب في الأداء السياسي والاستراتيجي خلق لتركيا العديد من المشاكل على مستوى علاقاتها بجيرانها فضلاً عن ولادة تهديدات جديدة لها من قبل الأطراف التي اصطدمت بسياستها في المنطقة. كما ان التناقض في المصالح الدولية مع مصالح تركيا خلق نوع من التباين وبين حلفائها والذي وصل الى ذروته في السلوك السياسي المتبادل بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي كادت ان تطيح بالنظام الذي كان يترأسه الرئيس رجب طيب أردوغان في 15 تموز 2016. حملت الفترة التي تلت محاولة الانقلاب الفاشل أداء سياسي تركي مستقل نوعاً ما عن حلفائها الغرب والذي تجسد في عدد من العمليات العسكرية التي نفذتها تركيا داخل العمق السوري تحت مسمى انهاء التهديدات المتنامية للأمن القومي التركي. ان تلك العمليات تعكس التوجه الجديد في السياسة الخارجية التركية بعيداً عن حلفائها الغرب خصوصاً الولايات المتحدة الامريكية لاسيما وان تلك العمليات استهدفت جماعات تتلقى دعم من إدارة الولايات المتحدة الامريكية بصورة مباشرة.

ان وصف تركيا للتهديدات التي تستهدف امنها القوم ومصالحها في المنطقة بعيداً عن حلفائها الغرب وسعيها الى توفير انهاء تلك التهديدات انعكست على طبيعة العلاقات المتبادلة مع الولايات المتحدة الامريكية، إذ عملت تركيا الى التقرب من روسيا والتعاون معها عسكرياً في سوريا على حساب علاقاتها مع أمريكا هذا من جهة من جهة أخرى حمل التغيير في السياسة الامريكية تجاه قضايا المنطقة التي أعلنتها إدارة الرئيس دونالد ترامب توترات ليست بالهينة على الجانب التركي لاسيما فيما يتعلق

بـالجانب الاقتصادي، حيث واجهت إدارة ترامب المحاولات التركية لشراء منظومة الصواريخ الروسية (S-400) بالرفض، إذ عملت أمريكا جاهدة على عدم إتمام هذه الصفقة من خلال عدد من الضغوط الاقتصادية والتهديدات المباشرة للحيلولة دون امتلاك تركيا لهذه المنظومة.

قائمة المراجع

الكتب العربية:

- الرمضاني، مازن إسماعيل، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، (بغداد، دار الحكمة للطباعة، 1991)

الكتب المترجمة

- اوغلو، احمد داود، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر تلجي، طارق عبد الجليل، (بيروت-الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط2، 2011).
- دوفرجه، مورييس، **في الدكتاتورية**، ترجمة: هشام متولي وعبد الله عبد الدائم، (بيروت: دار عويدات، 1992).
- ميرشايمر، جون ج.، **مأساة القوى العظمى**، ترجمة: مصطفى محمد قاسم (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 2012).

البحوث العربية

- إبراهيم، حسنين توفيق، "الرهانات المتبادلة: قراءة في المواقف التركي والايرواني تجاه 30 يونيو"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 194، (القاهرة: 2013).
- جولدن ايمن، "الرايح الاكبر: ابعاد التحول في السياسة الخارجية التركية بعد الثورات العربية"، **مجلة حالة الاقليم**، العدد 2، (القاهرة: 2012).
- عبدو، احمد محمد، الريكاني، نجم الدين محي الدين، "التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار للفترة 2003-2015 (العراق أنموذجاً)"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد: 14، (تكريت: 2018).
- محمد، مجيد حميد، محمد، سري هاشم، "السياسة الخارجية الامريكية -دراسة نظرية تحليلية-"، **المجلة السياسية والدولية**، المجلد: 31، العدد: 32، (بغداد: 2016).

الكتب الأجنبية

- Waltz, Kenneth N. *Theory of international politics*. (Waveland Press, 2010)

البحوث الأجنبية

- Waltz, Kenneth N. "Structural realism after the Cold War." *International security* 25.1 (2000): 5-41 .
- Arı, Tayyar, Pirinççi, Ferhat, "Turkey's New Foreign Policy Towards the Middle East and The Perceptions in Syria and Lebanon", **Gazi Akademik Bakış**, 4/7, (Ankara: 2010).
- Turan, Kürşad, "Changes in Turkish Foreign Policy: A Shift or a Passing Interest?", **Gazi Akademik Bakış**, 6/11, (Ankara: 2012).
- Çağlar, Barış, "Türkiye'nin Suriye Politikası: Yeni-Klasik Realist Bir Bakış", **Orsam, Orta Doğu Analiz**, 4/47, (Ankara: 2012).

- Erol, Mehmet Seyfettin, "11 Eylül Sonrası Türk Dış Politikasında Vizyon Arayışları ve Dört Tarz-ı Siyaset", *Gazi Akademik Bakış*, 1/1, (Ankara: 2007).

مواقع الانترنت

- انترنت: "نائب الرئيس الأمريكي يحذر تركيا من شراء (إس-400)", (عربي بوست، 4 نيسان 2019)، <https://arabicpost.net>
- انترنت: "Davutoğlu ziyareti öncesinde Suriye'den sert çıkış", (*Hürriyet*, 7 Ağustos 2011), <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/davutoglu-ziyareti-oncesinde-suriyeden-sert-cikis-18434743>
- انترنت: "Suriye Meselesi Bizim İç Meselemizdir", (*Bir gün*, 08.08.2011), <https://www.birgun.net/haber-detay/erdogan-suriye-bizim-ic-meselemiz-59465.html>
- انترنت: "Turkey's Relationship with a Changing Arab World" (seminar), (*Carnegie Middle East Center*, 3 May 2011), <https://carnegieendowment.org/files/agenda-ar.pdf>
- انترنت: Çağlar, Barış, "Türk Dış Politikasında Eksen Kayması Tartışmaları ve Erken Uyarı Sistemi", (*Orsam*, 05.10.2011), <http://orsam.org.tr/orsam/DPAAnaliz/12887?dil=tr>
- انترنت: Erol, Mehmet Seyfettin, Yeni Türk Dış Politikasının Doğu-Batı Boyutu: Nasıl Bir Gelecek?, (*Ankara: Milli Gazete*, 09 Temmuz 2018), <https://www.milligazete.com.tr/makale/1652936/prof-dr-m-seyfettin-erol/yeni-turk-dis-politikasinin-dogu-bati-boyutu-nasil-bir-gelecek>
- انترنت: <https://www.c-span.org/video/?328955-1/secretary-carter-general-dunford-testimony-middle-east-strategy&start=4423>
- انترنت: <https://www.c-span.org/video/?408675-1/secretary-carter-general-dunford-testify-isis-strategy&start=7920>
- انترنت: ملي احمد وآخرون، "حلقة نقاشية: العلاقات العربية التركية"، (مجلة المستقبل العربي، العدد: 447، نيسان 2016)، http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_447_halka_nicashia.pdf
- انترنت: نافعة، حسن، "التحولات السياسية في المشرق العربي في 2018"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2018/2/8/cd5ee372a30a42dfa7aa64553c408763_100.pdf